مفهوم الدولة السودانية بين النظـــرية والتطبيق
(مقومات النجاح والانهيار والفرص)

د. محمد علـــيّ محمد أبوشامة - دكتوراة الدراسات البحرية – دبلوم العلوم السياسية - أستاذ العلوم البحرية والأمنية – الدّوحة - قطر .
– Abushama4444@gmail.com

The Concept of the Sudanese State: Between Theory and Practice (Elements of Success, Collapse, and Opportunities)

Abstract:
This study aims to analyze the concept of the state in application to Sudan as a model of the gap between political theory about the state and practical reality, with a focus on the elements of success and collapse in the context of the Sudanese state. By examining the political, economic, and social components that contribute to a state's stability or collapse, the study analyzes the Sudanese reality across various stages of the country's history, from independence to the present. The study also focuses on identifying opportunities for rebuilding the Sudanese state in the context of current challenges. It uses a comparative analytical approach that compares the components of a successful state proposed by political theories with what has actually been achieved in the case of Sudan. The most important results of the study: There is a clear gap between the political theory of the state and the Sudanese experience, as the Sudanese state has failed to embody the components of the modern state despite the availability of many theoretical conditions for this. The multiplicity of identities and ethnic and cultural affiliations in Sudan has contributed to weakening the sense of national belonging, which has negatively impacted the unity of the state and its political stability The most important recommendations: Drafting a permanent, consensual constitution that reflects Sudanese diversity and establishes a new social contract; reforming and developing the military and security establishment; and constitutionally restricting them to staying out of politics.

Keywords: State concept - Sudan - Elements of success

الملخّـــص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الدولة بالتطبيق على السودان كنموذج للفجوة بين النظرية السياسية حول الدولة والواقع العملي، مع التركيز على مقومات النجاح

والانهيار في سياق الدولة السودانية. من خلال دراسة المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في استقرار الدولة أو انهيارها، تعكف الدراسة على تحليل الواقع السوداني عبر مراحل مختلفة من تاريخ البلاد، بدءًا من الاستقلال حتى الوقت الراهن. كما تُركّز الدراسة على تحديد الفرص المتاحة لإعادة بناء الدولة السودانية في سياق التحديات الحالية. تقوم الدراسة باستخدام منهج تحليلي مقارن بين ما تطرحه النظريات السياسية من مقومات الدولة الناجحة، وما تحقق فعليًا في حالة السودان. اهم نتائج الدراسة: وجود فجوة واضحة بين النظرية السياسية للدولة والتجربة السودانية، حيث عجزت الدولة السودانية عن تجسيد مقومات الدولة الحديثة رغم توافر العديد من الشروط النظرية لذلك، تعدد الهويات والانتماءات الاثنية والثقافية في السودان ساهم في اضعاف الشعور بالانتماء الوطني مما أثر سلبا على وحدة الدولة واستقرارها السياسي. اهم التوصيات: صياغة دستور دائم توافقي يعكس التنوع السوداني ويؤسس لعقد اجتماعي جديد، اصلاح وتطوير المؤسسة العسكرية والأمنية وتقييدها بالدستور بالابتعاد عن السياسة.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الدولة – السودان – مقومات النجاح

المقدمة:

لقد مرّ السودان بتجارب سياسية واقتصادية معقدة منذ استقلاله عام 1956، إذ شهد تحولات متتالية من الانقلابات العسكرية إلى الحروب الأهلية، وفقدان جزء من أراضيه بانفصال الجنوب عام 2011. لكن هذه التحولات لا تأتي بمعزل عن المفاهيم النظرية حول الدولة ومقومات بقائها ونجاحها. تعدد الهويات، وتفاوت التنمية الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي كانت عوامل أساسية في هشاشة الدولة السودانية، وهو ما يتناقض في كثير من الأحيان مع التصورات المثالية عن الدولة الناجحة. هذه الدراسة تهدف إلى فهم كيف يمكن لمقومات النجاح والانهيار كما تطرحها النظريات السياسية أن تنطبق على الحالة السودانية، مع التركيز على الفرص المتاحة في المرحلة الحالية لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر استقرارًا.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن السودان يواجه تحديات هيكلية معقدة أدت إلى تعثر الدولة، فبالرغم من تنوع موارده وثرواته، إلا أن الدولة السودانية لم تتمكن من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام. كما أن الدولة تعرضت لمراحل من التراجع والانهيار،

بالإضافة إلى تفكك بعض أجزاء منها. وتتمثل مشكلة الدراسة في: كيف يمكن تفسير الانهيار السياسي والاجتماعي في السودان بناءً على النظريات السياسية حول الدولة؟ وما هي الفرص المتاحة لإعادة بناء الدولة السودانية؟

أهداف الدراسة:

ـ تحليل مفهومي النظرية السياسية حول الدولة من حيث مقومات النجاح والانهيار.
ـ دراسة تجربة الدولة السودانية وتحليل العوامل المؤثرة في استقرارها أو انهيارها.
ـ التعرف على التحديات التي تواجه السودان حاليًا وكيفية تحويلها إلى فرص.
ـ تقديم توصيات للفرص المتاحة في المستقبل لإعادة بناء الدولة السودانية.

أهمية الدراسة:

ـ تقدم الدراسة رؤية تحليلية لواقع الدولة السودانية، مع مقارنة بين النظرية السياسية والواقع العملي.
ـ تسهم في فهم العوامل التي أدت إلى نجاح أو فشل الدولة السودانية.
ـ توفر إطارًا لتحليل الفرص المستقبلية التي قد تسهم في بناء دولة مستقرة في السودان.
ـ تسهم في إثراء الأدبيات السياسية حول دراسة الدول الهشة والانتقال السياسي في البلدان التي تعاني من النزاعات.

فرضيات الدراسة:

ـ الفجوة بين النظريات السياسية حول الدولة والواقع السوداني تفسر جزءًا كبيرًا من الأزمة السودانية.
ـ تعدد الهويات الإثنية والسياسية في السودان يعد من أبرز أسباب فشل الدولة في تحقيق الاستقرار.
ـ غياب المؤسسات الفعّالة وفقدان الشرعية هي من أبرز العوامل التي أدت إلى انهيار الدولة السودانية.
ـ في ظل التحديات الحالية، هناك فرص حقيقية يمكن أن تساهم في إعادة بناء الدولة السودانية من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة.

حدود الدراسة:

ـ الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء الدولة السودانية.
ـ الحدود الزمنية: تمتد من استقلال السودان عام 1956 حتى المرحلة الانتقالية الحالية.

ـ الحدود المكانية: تركز الدراسة على الحالة السودانية.

المنهجية:

ـ المنهج التحليلي المقارن: المنهج التحليلي لفحص الأدبيات السياسية والنظريات الخاصة بالدولة، مع التركيز على مقومات نجاح الدولة وعوامل انهيارها. والتحليل المقارن بين النظرية التي تطرحها النظريات المختلفة حول مقومات الدولة الناجحة وبين الواقع السوداني.

ـ المنهج التاريخي: لاستعراض التحولات السياسية والاجتماعية التي مر بها السودان، بما في ذلك الانقلابات العسكرية، الحروب الأهلية، وصولًا إلى المرحلة الانتقالية بعد 2019.

ـ المنهج الوصفي: لتحديد وتحليل خصائص الحالة السودانية فيما يتعلق بالعوامل المسببة للانهيار أو نجاح الدولة.

مصادر المعلومات:

- الكتب العربية والمترجمة والاجنبية.
- البحوث والدراسات العلمية.
- الوثيقة الدستورية ومواقع الانترنت.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الاولي: (عامر، 2024):** تناولت الدراسة مؤشرات هشاشة الدولة في السودان باستخدام 14 مؤشرا كميا، ودراسة العوامل الجغرافية والبشرية والسياسية المؤثرة في هشاشة الدولة، هدفت الدراسة لتحديد مدي هشاشة الدولة السودانية وتداعياتها على الامن والاستقرار. اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل القوة واتبعت المنهج الجغرافي السياسي التحليلي. اهم النتائج: السودان يعاني من هشاشة شديدة تجعله عرضة للفشل، الصراعات العرقية والنزاعات المسلحة تؤثر سلبا على استقرار الدولة. اهم التوصيات: تعزيز قدرات الدولة في احتكار العنف المشروع وتوفير الامن، تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز الشرعية السياسية.
- **الدراسة الثانية: (صلاح الدين، 2017):** هدفت الدراسة الي التعرف على اثر الجماعات الطائفية والأقلية على وحدة الدولة السودانية والتنمية السياسية، في ظل التنوع السكاني والتعدد الثقافي والعرقي، الذي تمتاز به السودان. بنيت

الدراسة على فرضية ان القوي الداخلية والمحلية السودانية من الأحزاب السياسية والحكومات المركزية المتعاقبة والقوي الخارجية الإقليمية والدولية لعبت أدوارا أسهمت بشكل مباشر في تفاقم مشكلة الجماعات الأقلية والطائفية مما ترك اثرا واضحا على وحدة الدولة السودانية وبناء الهوية الوطنية. استخدم الباحث المنهج البنيوي (نظرية النظم) لدراسة التركيبة السكانية ومكوناتها العرقية والطائفية وكذلك المنهج التاريخي. اهم النتائج: ان التكوين السكاني التعددي والتنوع الاثني والثقافي والديني لم يكن سببا كافيا ووحيدا لحالة الصراع الأهلي التي شهدتها السودان لعقود. اهم التوصيات: إعادة التفكير السياسي في توزيع الثروة وتقاسم السلطة وتطوير ثقافة سياسية عليا تعترف بالتنوع العرقي والثقافي والديني.

- **الدراسة الثالثة: (باحريز، 2022):** تناولت الدراسة تحليل تأثير الحروب الاهلية على هشاشة الدولة في جنوب السودان، دراسة العلاقة بين الانقسامات القبلية والاثنية وتفكك الدولة. هدفت الدراسة الي كيف يمكن ان تؤدي الحروب الاهلية الي فشل الدولة. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الوصفي. اهم النتائج: الحروب الاهلية ساهمت في تفكك الدولة والبنية الاجتماعية، تردي الخدمات وتعطل التنمية نتيجة النزاعات المسلحة. اهم التوصيات: ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ومعالجة الانقسامات الاثنية، إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية.
- **الدراسة الرابعة: (رياض، 2015):** تطرقت الدراسة الي ما تشهده الدولة السودانية من نزاع اثني بين الجماعات التي تختلف باختلاف مطالبها (سياسية، ثقافية، دينية، اجتماعية، اقتصادية) وذلك بهدف إعطاء رؤية شاملة للنزاع الاثني في السودان وبالضبط في منطقة دارفور وذلك لكون النزاع الاثني القائم بها من أبرز النزاعات الاثنية في العالم. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج التفكيكي التركيبي لدراسة التفاعلات المختلفة بالإضافة الي منهج دراسة الحالة. اهم النتائج: هنالك نتائج مترتبة على الازمة في دارفور حيث لم تتوقف التأثيرات الناجمة عن تصاعد الازمة عند مستوي معين وانعكست تأثيراتها السلبية على الدولة السودانية باسرها، كذلك تزايد المشاكل والنزاع الداخلي على الموارد، التدمير والتخريب للقري والمنشآت، انهيار البنية التحتية

وتفاقم المشكلات الاجتماعية، الخلخلة الديمغرافية للإقليم، ارباك علاقات السودان الخارجية، أثر الازمة على استقرار دول الجوار.

- **الدراسة الخامسة: (طالب، 2021):** تتناول الدراسة التجاذبات السياسية بين الدولة والقبيلة امتدادا للبيئة الاجتماعية المتأزمة في السودان اذ يكشف لجوء الافراد الي القبيلة عن حاجة هؤلاء الي التضامن والامن والانتماء واخفاق الدولة في أداء مهامها وفشلها في بناء هوية وطنية منتجة بشكل مستمر ومتصاعد. اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة للدولة السودانية كما اعتمدت على المنهج الوصفي. اهم النتائج: تؤثر الضغوطات القبلية بشكل مستمر على تشكيل المجتمع المدني والأحزاب ومؤسسات الدولة في المجتمعات المحلية التي أضحت ضحية التفاوت الجهوي في التنمية، شل مشروع الدولة الوطنية ادي الي تهميش واقصاء شرائح واسعة من المواطنين، ان غياب البعد المؤسسي وترتيبات سياسية وقانونية حقيقية لتغيير الأوضاع في السودان وتحقيق دولة الحق والمساواة والمواطنة يدفع القوي التقليدية للبروز في صورة القبيلة الدولة التي تنوب عن الدولة وتأخذ مكانها. اهم التوصيات: ان تبني القيم والممارسات الديمقراطية في الفترات القادمة يجب ان تركز على تغيير جملة من القواعد التي كانت تحكم الجماعات داخل الدولة.

الفجوات بين الدراسة والدراسات السابقة والقيمة المضافة:

أولا- الفجوات:

- غياب الربط المقارن بين النظرية والتطبيق: معظم الدراسات السابقة تناولت حالة السودان من منظور وصفي تحليلي محدود دون ربط واضح بين الأطر النظرية لمفهوم الدولة ومقوماتها والواقع الفعلي. الدراسة تسعي لسد هذه الفجوة عبر استخدام منهج تحليلي مقارن يربط بين النظرية السياسية للدولة والتطبيق العملي في السودان.
- التركيز الضيق على متغيرات جزئية في الدراسات السابقة مثلا دراسة (عامر، 2024) ركزت فقط على مؤشرات الهشاشة ودراسة (باحريز، 2022) على الحروب الاهلية، و(طالب،2021) على القبيلة والدولة. الدراسة تتناول مقاربة تتضمن البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي وتبحث عن الفرص المستقبلية وهو لم تغطه الدراسات السابقة.

- ندرة التطرق الي (الفرص) لإعادة البناء حيث نجد ان اغلب الدراسات السابقة ركزت على الأسباب والعوامل المؤدية للفشل او الانهيار، دون طرح معمق للفرص او السيناريوهات الممكنة لإعادة البناء. الدراسة تبرز هذه الفجوة من خلال محور متكامل حول الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن البناء عليها مستقبلا.
- ضعف البعد المقارن في الدراسات السابقة باستثناء إشارات عابرة حيث لم تقدم الدراسات السابقة مقارنات واضحة مع تجارب دول اخري مشابهة. في المقابل تعتمد الدراسة على مقارنة دقيقة مع تجارب إقليمية ودولية في سياقات مشابهة لدولة ما بعد الاستعمار.
- عدم دمج المراحل التاريخية في تحليل واحد لبعض الدراسات التي ركزت على ما بعد انفصال الجنوب او على منطقة دارفور. الدراسة تغطي التحليل التاريخي منذ الاستقلال وحتى الفترة الحالية لنشوب الصراع المسلح بين الجيش ومليشيا الدعم السريع مما يمنحه شمولية زمنية.

ثانيا- القيمة المضافة للدراسة:

- دمج متعدد الأبعاد وتقديم نظرية تطبيقية للربط بين النظرية السياسية ومؤشرات الدولة الحديثة.
- تقديم إطار تحليلي مقترح للفرص المستقبلية وإعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يعد إضافة للأدبيات المتعلقة بالسودان.
- تناول مقومات النجاح والانهيار بصيغة مقارنة للدولة الناجحة نظريا والوضع الفعلي في السودان مما يساعد في رصد الفجوات.
- طرح فرضية جديدة تتمثل في أن تعدد الهويات قد يكون سببا للفشل في غياب مؤسسات الدولة الضامنة للاستقرار، وهو تصور يتجاوز طرح التعدد القبلي والاثني هو سبب جوهري للصراع.
- تحليل للتدخلات الإقليمية والدولية واستعراض دور الفاعلين الخارجيين في التأثير على الدولة السودانية.

تقسيم الدراسة:

- المستخلص، المقدمة، اساسيات الدراسة، الدراسات السابقة، والمصطلحات.
- المبحث الأول: الإطار النظري للدولة ومقومات النجاح والانهيار

- المبحث الثاني: أزمات الواقع السوداني
- المبحث الثالث: الفرص المستقبلية المتاحة
- النتائج والتوصيات.
- المراجع.

مصطلحات الدراسة:

- الدولة: كيان سياسي ذو سيادة، يتمتع بحدود جغرافية وسلطة قانونية ومؤسسات تحكم الشعب.
- النظرية السياسية: الإطار الفكري الذي يفسر طبيعة الدولة، وظائفها، ومقومات بقائها أو فشلها.
- الشرعية السياسية: مدى قبول المواطنين للنظام السياسي القائم، واعترافهم به كمصدر للسلطة.
- الانهيار السياسي: فقدان الدولة لسلطتها المركزية، وتراجع فعاليتها في إدارة الشأن العام.
- مقومات الدولة الناجحة: العوامل التي تضمن استقرار الدولة ودوامها، مثل المؤسسات القوية، العدالة، والتنمية الاقتصادية.
- الدولة الفاشلة: الدولة التي تعجز عن بسط سيطرتها، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها.
- الهوية الوطنية: الشعور الجمعي بالانتماء إلى كيان وطني موحّد، رغم التعدد العرقي والثقافي.
- التعدد الإثني والسياسي: وجود جماعات عرقية ودينية وسياسية متعددة داخل الدولة، قد يكون عامل قوة أو هشاشة.
- التحول السياسي: الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، مثل الانتقال من حكم عسكري إلى مدني.
- المرحلة الانتقالية: الفترة الزمنية التي تلي التغيير السياسي الجذري، وغالبًا ما تتسم بعدم الاستقرار.
- الحروب الأهلية: صراعات مسلحة داخل الدولة، تؤدي إلى تدهور المؤسسات وتهديد وحدة الدولة.

- التنمية الاقتصادية: تحسين المؤشرات الاقتصادية، مثل الدخل القومي والبنية التحتية وفرص العمل.
- المؤسسات السياسية: الكيانات الرسمية التي تمارس السلطة، مثل البرلمان، القضاء، والأحزاب.
- التدخل الدولي: تأثير الدول والمنظمات الخارجية على القرارات والسياسات الداخلية لدولة ما.
- إعادة بناء الدولة: عملية شاملة لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد مرحلة انهيار أو نزاع.

المبحث الأول: الإطار النظري للدولة ومقومات النجاح والانهيار

المطلب الأول- مفهوم وتعريف الدولة:

أولا: في القرآن الكريم وردت بمعني التغيير والتقلب والتناوب والتعاقب وتداول العز والذل بين قوم وآخرين في الآية الكريمة (إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) سورة آل عمران الآية رقم (140). وكذلك بمعني المغالبة بالقوة سواء كانت حربية او مالية وفي الآية الكريمة ضرورة تداول المال والثروة في المجتمع الإسلامي (مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ) سورة الحشر الآية رقم (7).

ثانيا: في الفكر الإسلامي ارتبط مفهوم الدولة بالقوة والشوكة التي تمتلكها الدولة لدفع الأفراد إلى الانقياد لسلطانها وبسبب ذلك وارتبط مفهوم الدولة بالرؤي النظرية حول المدينة الفاضلة إذ اعتبرت الدولة كيان يقوم على الأخلاق والحق والعدل وأن الهدف من إنشاء الدولة هو الإنسان ذاته فهي دولة تتمتع بالصلاح والعدل (أبو حجيلة، 2025، ص 514).

ثالثا: في الفكر الغربي تنطلق من فكرة السيادة، انطلاقا من أن الشعب الذي يعيش في إقليم يتمتع بدرجة عالية من الوحدة بين الناس قد يكون دولة وإذا كان تحت سيادة فهو دولة وإذا كان تحت سيطرة دولة أخرى فهو ليس دولة (Hay Colin and Lister, Michael, 2022, p 9).

رابعا: في العصر الحديث تعددت التعريفات، إلا أن جميعها تشترك في العناصر أو المكونات الرئيسية للدولة انطلاقا من أن الدولة في الأساس ظاهرة سياسية وقانونية تقوم على أساس وجود مجتمع منظم مستقر على إقليم محدد بصورة دائمة ويخضع لسلطة سياسية (الليمون، 2016، ص 23).

المطلب الثاني ـ مقومات نجاح الدولة:

أولا: المؤسسات السياسية: تعد المؤسسات السياسية من الركائز الأساسية لنجاح الدولة واستقرارها، فهي الإطار الذي تمارس فيه السلطة وتدار فيه شؤون الحكم، سواء كانت هذه المؤسسات تشريعية، تنفيذية، أو قضائية. أهمية المؤسسات السياسية تتمثل في: تحقيق الاستقرار السياسي لأن وجود مؤسسات دستورية فاعلة يقلل من احتمالات النزاع السياسي، ويعزز من شرعية الدولة. ضمان الفصل بين السلطات حيث يتيح وجود مؤسسات سياسية مستقلة التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. تحقيق المساءلة والشفافية لأن المؤسسات السياسية تعتبر أدوات رقابية على أداء السلطة، وتضمن تمثيل الشعب ومساءلة المسؤولين. تيسير المشاركة السياسية عبر الأحزاب والبرلمان والانتخابات، تسمح المؤسسات السياسية بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرار. إدارة الصراعات والنزاعات المسلحة داخل الدولة بطرق سلمية واحتواء التوترات من خلال القانون بدلا من العنف. (فوكوياما، 2011، ص 17 - 45).

ثانيا: التنمية الاقتصادية: مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوي في الزمان والمكان، فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوي التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوي الذي بلغته الدول المتخلفة اليوم اعلي منه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة، وبرغم ذلك هي متخلفة بمقاييس اليوم. اما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، ومؤسساتيا، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوي التنمية المنشود. إن مفهوم التنمية الاقتصادية شامل فليس التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية لكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني، إذا هي عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهه وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة (سانيه، 2014، ص 12 - 15).

ثالثا: العدالة الاجتماعية: تُعد العدالة الاجتماعية من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها مفهوم الدولة الناجحة، فهي تمثل التزام الدولة بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وضمان توزيع عادل للثروات والخدمات العامة. لا يمكن للدولة أن تزدهر أو تحظى بالاستقرار السياسي والاجتماعي ما لم يشعر المواطنون بأن حقوقهم مصانة، وأنهم ينالون نصيبهم العادل من خيرات البلاد بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو الجغرافية أو الدينية. إن العدالة الاجتماعية تتجاوز مجرد التوزيع الاقتصادي، فهي تشمل أيضًا عدالة في التعليم، والرعاية الصحية، وتكافؤ الفرص في سوق العمل، وضمان المشاركة السياسية لكافة فئات المجتمع. عندما تغيب العدالة، تنشأ فجوات طبقية حادة، ويزداد الاحتقان الاجتماعي، مما يؤدي إلى اضطرابات داخلية قد تهدد كيان الدولة نفسه. من هنا، فإن نجاح الدولة لا يُقاس فقط بمدى قوتها الاقتصادية أو العسكرية، بل أيضًا بقدرتها على ترسيخ مبدأ العدالة بين أفرادها. وضع المصطفي صلي الله علية وسلم دستور المدينة المنورة (أنجح الدساتير المستندة على كتاب الله وسنته والتي رسمت الخطوط الرئيسية للتعايش السلمي الاجتماعي) على أسس صريحة وواضحة في أن جميع المواطنين متساوون في الدفاع والنفقة والتضامن الأدبي والمادي، ولا يثير قضية التمايز من قريب، وان كان ثمة تمايز يوجد فيما بعد فهو بسبب عنصرية اليهود وانكفاؤهم على ذواتهم، وعدم رغبتهم في الخروج عن التقاليد القبلية التي يغديها اعتقادهم بأنهم الشعب المختار (خليف، 2018، ص 2188).

رابعا: الشرعية السياسية ومصادرها: هي القبول الطوعي للسلطة ثقة في انها ما تخطط له وتنفذه من سياسيات تستلهم تطلعات الجماهير وتجسدها، ولها مصادر متنوعة اخذت عنها النظم العربية وزاوجت بينها، ويمكن الحديث عن ثلاث مصادر، مع ملاحظة انه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية، المصدر الأول هو التقليدي ويشار الي مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها ايمانا بتجذر دور الدين والتقاليد وكمثال استخدم هذا المصدر في نظام حكم البشير، المصدر الثاني هو الشخصي أي الشخصية التاريخية أو الكاريزما ويكون فيه الحاكم هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى ومثال له مصر في عهد عبدالناصر، المصدر الثالث هو العقلاني – القانوني، ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية كمثال إعادة تشكيل مؤسسات الدولة الجزائرية في عهد بوتفليقة (هلال، وسعد، 2002، ص 72 – 73).

المطلب الثالث ـ أسباب انهيار الدولة:

أولا: الفساد: يعد الفساد من العوامل البنيوية التي تسهم في فشل أو انهيار الدولة، حيث يؤدي إلى تقويض ثقة المواطنين في مؤسسات الحكم، ويضعف شرعية الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، فعندما تستخدم الموارد العامة لخدمة المصالح الخاصة، بدلا من تحقيق الصالح العام، تتآكل قدرة الدولة على ممارسة وظائفها الحيوية، مثل انفاذ القانون، توزيع الثروة بعدالة، ضمان سيادة القانون، ويعزز الفساد من سيطرة النخب على موارد الدولة ويزيد من التفاوتات الاجتماعية ويشعل الصراعات المناطقية والعرقية والنزاعات المسلحة. يري فوكوياما أن الفساد يضعف مؤسسات الدولة، خاصة في الدول النامية، ويحول دون بناء بيروقراطية فعالة، خاصة في الدول النامية (Fukuyama, 2004, p 61).

ثانيا: غياب المؤسسات: يعد غياب المؤسسات أو ضعفها من العوامل الجوهرية في انهيار وفشل الدولة، إذ تعتبر المؤسسات العمود الفقري لأي نظام سياسي قادر على البقاء والاستقرار، فالدولة التي تفتقر إلى مؤسسات فعالة مثل الجهاز القضائي والإداري والأمني، تصبح غير قادرة على فرض القانون أو تقديم الخدمات أو ضبط النزاعات، ما يؤدي إلي انكماش سلطتها وشرعيتها. يري زارتمن أن الدولة تبدأ في الانهيار عندما تتآكل مؤسساتها الرسمية وتتراجع قدرتها على أداء وظائفها السيادية، مثل احتكار استخدام القوة وتقديم الخدمات العامة (Zartman, 1995, p 5).

ثالثا: الحروب والصراعات الأهلية: تعد الحروب والصراعات الأهلية من أكثر العوامل المدمرة لكيان الدولة ووحدتها، حيث تفتك بالبنية التحتية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتضعف شرعية المؤسسات الحاكمة. وتشير الأدبيات إلى أن استمرار العنف الداخلي يقوض سلطة الدولة على أراضيها ويؤدي إلى تآكل قدرتها على فرض النظام وتقديم الخدمات، وهو ما يفضي في نهاية المطاف الي فشلها. يري كولينز ان الصراع الأهلي لا ينتج فقط خسائر بشرية واقتصادية، بل يعيد تشكيل الدولة على أسس العنف والولاءات الطائفية والاثنية، ويخلق دوائر من عدم الاستقرار الدائم (Collins, 2007, p 17).

رابعا: التفكك الاجتماعي: يعد التفكك الاجتماعي من العوامل العميقة التي تهدد استقرار الدولة ووحدتها، خاصة في المجتمعات التي تعاني من انقسامات اثنية، دينية، أو قبلية حادة. وعندما تفشل الدولة في بناء هوية وطنية جامعة، تبرز الولاءات الأولية (القبلية، الجهوية، الطائفية) على حساب الانتماء الوطني، ما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية

والسياسية التي تشكل أساس الدولة. يشير كاسينلي الي ان ضعف التماسك الاجتماعي يسهم في انعدام الثقة بين مكونات المجتمع، ويفرز حالة من الصراع المستمر، مما يقوض بناء الدولة وتصبح عرضة للانهيار (Cassinelli, 2005, p 342).

المبحث الثاني ـ أزمات الواقع السوداني:

المطلب الأول ـ الواقع السياسي في السودان:

أولا: التدخلات العسكرية في المشهد السياسي: ظلت قوة المنافسة السياسية في السودان في حالة استعار وشد وتقلب مستمر، مما أوجد عدم الاستقرار السياسي بالدولة فكان له أثر في بناء نهضتها، فقومية الاستقرار السياسي افقدت السودان منظومته الإدارية القوية ونظامه التعليمي المتقدم والقضائي العادل والاقتصادي القوي الواثب نحو الرفاهية بخطي واثقة والعلاقات الخارجية المحترمة، فكانت التعاقبات السياسية المستمرة ما بين ديمقراطي وشمولي عسكري يخلفه رفض شعبي الذي يحل بعده ونظام ديمقراطي مسنود بديناميكيته الشعبية. فأول انقلاب عسكري قادة الفريق عبود في 17 نوفمبر 1957 أنهته ثورة شعبية عرفت بأكتوبر 1964 وكان ذلك بقيادة الأحزاب والطلاب والنقابات، واتفقت القوة السياسية في ذلك الوقت علي ميثاق وطني وتشكيل حكومة مدنية انتقالية تعقبها انتخابات تمضي إلى الديمقراطية، ولكن قتلت الديمقراطية الثانية في مهدها بانقلاب النميري في مايو 1969، وجدير بالذكر أن الديمقراطية الأولي هي التي أعلنت الاستقلال من داخل البرلمان في 1956 بزعامة رئيس الوزراء آنذاك إسماعيل الازهري، واتسمت فترة النميري بالتقلبات السياسية من فكر اشتراكي قومي وشيوعي وأخيرا انضم إلى الإخوان المسلمين، وجاءت نهاية فترته في 16 ابريل 1985 بانتفاضة شعبية واستلم الجيش بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب الحكم وقام بتسليم السلطة للمدنيين بعد سنة انتقالية (كسابقة في تداول السلطة بأفريقيا) وعادت الديمقراطية كرغبة جماهيرية وعودتها دليل علي فشل الأنظمة العسكرية في الحكم، ولم تصمد الديمقراطية الثالثة كمثيلاتها وهجم الجيش عليها في 30 يونيو 1989 بقيادة عمر البشير باسم (الانقاذ) ومدفوعا بقوة الإسلاميين (الامام ، 2017، ص 20- 21). اعتقد أن النمط متكرر في طبيعة العلاقة بين القوي المدنية والعسكرية، وظاهرة استعانة المدنيين بالمؤسسة العسكرية كوسيلة للخروج من أزمات سياسية أو لإحداث تغيير في موازين محددة، وهو ما كان ينتهي غالبا باستلام العسكر للسلطة وانهيار التجربة الديمقراطية،

بدأ من استلام الفريق عبود في نوفمبر 1958 للسلطة، وأخيرا تكررت التجربة بعد ثورة ديسمبر 2018 حين وجد العسكر أنفسهم شركاء في السلطة الانتقالية.

ثانيا: التعددية الحزبية: تعد التعددية الحزبية في السودان عاملا مركزيا في تعقيد المشهد السياسي، وقد ساهمت بشكل كبير في إضعاف الدولة وتفاقم الازمات منذ الاستقلال وحتى اليوم، فعلي الرغم من وجود أكثر من 100 حزب سياسي، إلا أن هذه التعددية لم تترجم إلى نظام ديمقراطي فعال، بل أدت إلى تشرذم سياسي وانقسامات ايدولوجية وجهوية وقبلية. بحسب تقرير مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، فإن السودان يعاني من أزمات بناء الدولة الوطنية نتيجة طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، والمدنية – المدنية، والدينية - العلمانية، فضلا عن التقسيمات المجتمعية العشائرية والقبلية والعرقية، مما يجعل الحالة السودانية أكثر تأزما ويقسر حدة الأزمة الراهنة وتطورها (مركز الاهرام. 2015. الأزمة السودانية بين احتمالات الحسم العسكري والتسوية. acpss.ahram.org.eg). كما أشار تقرير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إلى أن عدم وجود توافق سياسي بين قوي الحرية والتغيير والقوي السياسية الأخرى، يسبب الصراع بين القبلية والحزبية والجهوية، ويعرض البلاد للخطر (صلاح.2021. تداعيات خطرة: تزايد الاستقطاب السياسي في السودان. ecss.com.eg). بالإضافة إلى ذلك ذكرت جريدة الاندبندنت البريطانية أن المشهد الحزبي السوداني يتميز بزعامة متنازعة وبداوة سياسية وفقر انتخابي مما أدي إلى هجين أيديولوجي ومؤسسي في الساحة الحزبية (أخبار السودان. 2020. زعامة متنازعة بداوة سياسية فقر انتخابي الساحة الحزبية في السودان هجين أيديولوجي ومؤسسي. sudanakhbar.com). تظهر هذه التقارير أن التعددية الحزبية في السودان بدلا من أن تكون مصدرا للتنوع السياسي والديمقراطية أصبحت عاملا مسببا للانقسامات والصراعات التي ساهمت في إضعاف الدولة وتفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية.

ثالثا: التداخل بين التعددية الحزبية والعسكرة: اعتقد أنه يمكن وصفه بتعايش مأزوم سيقود بالتأكيد إلي انهيار وفشل سياسي، وأثبتت التجارب السابقة أن التفاعل بين التعددية الحزبية والتدخلات العسكرية في السودان انتجت واقعا سياسيا فاشلا، حيث توظف التعددية الحزبية كغطاء ديمقراطي هش، بينما تبقي المؤسسة العسكرية هي الفاعل الحقيقي حينما تشتد الأزمات المختلفة. إن غياب الوعي المؤسسي داخل الأحزاب خاصة الكبيرة الرئيسية ذات الثقل السياسي (الاتحادي الديمقراطي، الأمة، الشيوعي،

المؤتمر الشعبي، تحالف قوي الحرية والتغيير، الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا 2020 حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان) واعتماد كثير منها على الولاءات الجهوية أو الايدولوجية يجعلها عرضة للانقسامات والعجز عن تكوين جبهة مدنية صلبة، مما يفتح الباب أمام العسكر للتدخل لإنقاذ البلاد أو ضبط الفوضى السياسية. إن المشكلة لا تكمن فقط في وجود تعددية حزبية أو تدخل عسكري، بل في غياب نموذج سياسي مدني قادر على امتصاص الصراع وإدارته ديمقراطيا ونخب وطنية متجردة من الولاءات الضيقة، وكذلك في توظيف الأحزاب الضعيفة للمؤسسة العسكرية كوسيلة لحسم الخلافات، وهو ما أنتج حلقة مفرغة من التدخلات العسكرية والانقسامات والانهيار المؤسسي المستمر.

المطلب الثاني - الواقع الاجتماعي والاقتصادي:

أولا: الحروب والصراعات المسلح: تعد أزمة دارفور من أبرز الأزمات الدولية تعقيدا، إذا تعود جذورها إلى التنوع العرقي والاثني في المجتمع السوداني، وتفاقمت بسبب النزاعات حول الموارد الاقتصادية والحياة بين الأطراف المتنازعة. وقد القت هذه الأزمة بدارفور في قلب الحرب الأهلية الممتدة لسنوات طويلة، مما شكل اختبارا قاسيا لوحدة الدولة السودانية، خاصة بعد انفصال جنوب السودان (البطران. 2025. تأثير النزاعات على الأمن الإنساني في السودان. https://www.academia.edu)

ثانيا: التأثيرات الاجتماعية: تتمثل أسواء التأثيرات في حالات النزوح واللجوء والتي تجاوزت في إقليم دارفور ما يقارب ثلاثة ملايين شخص بسبب الأزمات المتكررة. وأدت الحرب الأخيرة بين الجيش ومليشيا الدعم السريع الي نزوح أكثر من عشرة ملايين شخص في عموم السودان مما جعلها أكبر حالة نزوح في العالم، وخلق أزمة إنسانية حادة تشمل الغذاء والماء والرعاية الصحية، كما ساهمت هذه الحروب في تفكك النسيج الاجتماعي وتفاقم الانقسامات الاثنية والعرقية مما أدي إلي تدهور العلاقات بين المكونات الاجتماعية المختلفة (حمدي. 2024. تفاقم المشكلات: التداعيات الاقتصادية للتوترات في السودان. https://www.ecss.com.eg).

ثالثا: التأثيرات الاقتصادية: تسببت الحروب المستمرة والصراعات والنزاعات المسلحة في السودان في تدهور الاقتصاد السودان مما نتج عنه تدمير واسع للبنية التحتية بما في ذلك شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والمرافق الحيوية للدولة، مما أدي إلي شلل كبير في الخدمات الأساسية. وتضررت القطاعات الزراعية والصناعية بشكل كبير، حيث فقد القطاع الصناعي حوالي 70% من وحداته الإنتاجية، وتراجع الإنتاج الزراعي

بحوالي 40%، وتدهورت العملة وارتفع التضخم بصورة كبيرة وانهار الجنية أمام الدولار وبلغ معدل التضخم أكثر من 500%، وارتفعت معدلات البطالة الي 47% في عام 2024، وتجاوزت معدلات الفقر نصف السكان، مما أدي إلي تفاقم الأوضاع المعيشية (الاخبار العربية. 2024. تحليل اقتصادي: عام على الحرب في السودان اقتصاد مدمر ومؤشرات سلبية. https://www.arabic.china.org.cn/). تظهر هذه التأثيرات أن الحروب الأهلية والصراعات المسلحة في السودان قد أدت إلى تدهور شامل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب جهودا كبيرة لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار.

المطلب الثالث - المرحلة بعد ثورة ديسمبر 2018:

أولا: الأزمة السياسية: تلخيص للازمة السياسية في السودان بعد ثورة ديسمبر من كتاب (ابوشوك، احمد إبراهيم، الثورة السودانية) حيث تميزت المرحلة هذه بتعقيدات وتحديات سياسية واقتصادية وامنية، وأبرز ملامح هذه الأزمة تشمل: تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين وذلك بعد سقوط نظام البشير وتوقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019، والتي نصت على شراكة بين المكونين المدني والعسكري في إدارة البلاد خلال فترة انتقالية تهدف إلي تحقيق الديمقراطية والسلام والعدالة. ولكن ظهرت انقسامات وخلافات عميقة بين المكونين حول إصلاح المؤسسات وتحقيق العدالة الانتقالية. خلال هذه المرحلة حدث تدهور اقتصادي وازمات تفاقمت شملت معدلات تضخم وتدهور العملة، مما زاد من معاناة المواطنين وأضعف الدعم الشعبي للحكومة الانتقالية. كان للتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية تأثير واضح علة العملية الانتقالية، حيث دعمت بعض القوي الإقليمية المكون العسكري، وقوي أخري دعمت المكون المدني، مما أثر على تحقيق أهداف الثورة. في هذه المرحلة عانت مؤسسات الدولة من هشاشة بنيوية مما جعلها غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة أو تحقيق الاستقرار السياسي المنشود. هذه التحديات مجتمعة نتج عنها استلام العسكر للسلطة وإبعاد رئيس الوزراء حمدوك في 25 أكتوبر 2021 وعادت الأوضاع إلى مربع الأزمة (ابوشوك، 2021).

ثانيا: مطالب الشعب: بعد المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر عبر الشعب عن مجموعة من المطالب الأساسية التي مثلت جوهر الحراك الثوري وتضمنتها الوثيقة الدستورية في فصولها المختلفة، يمكن تلخيص هذه المطالب في الآتي: العمل على تحقيق السلام العادل والشامل، محاسبة رموز النظام السابق، إقامة دولة مدنية ديمقراطية

قائمة على الانتخابات الحرة النزيهة، إنهاء هيمنة الجيش على الحياة السياسية، تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وتعليم وصحة، محاربة الفساد الاقتصادي واسترداد الأموال المنهوبة، السلام الشامل وإنهاء النزاعات المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، دمج الحركات المسلحة في العملية السياسية وفق اتفاق سلام عادل وشامل، إصلاح مؤسسات الدولة العدلية والأمنية والاقتصادية وتفكيك النظام السابق، إطلاق الحريات العامة وضمان حرية التعبير والتظاهر والصحافة وحماية الناشطين من الاعتقال التعسفي والانتهاكات الأمنية (الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، 2019)

ثالثا: تأثيرات العوامل الخارجية: تعددت التدخلات الخارجية في السودان، حيث ساهمت الدول الإقليمية والدولية في دعم أطراف الصراع المختلفة، مما أدي إلى تعقيد الأزمات واستدامتها، هذه القوي الخارجية تبنت مواقف مختلفة حسب مصالحها، ما بين من يسعي إلي الهيمنة الاقتصادية، أو المحافظة على الأمن الإقليمي، أو حماية المصالح الاستراتيجية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي (تتباين مواقف الدول الإقليمية والدولية من القضايا السودانية حسب أهدافها واستراتيجيتها). فشل مشروع الدولة السودانية الوطنية بعد الاستقلال ارتبط جزئيا بالتدخل الخارجي، إذ أدي هذا إلي التدخل إلي خلخلة قدرات السودان في تحقيق الاندماج القومي والسيطرة على الموارد (فشل مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي، وكذلك الدور المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع). ساهمت بعض الدول الكبرى عبر أدواتها الدبلوماسية في تفكيك الأنظمة الجماعية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، واستبدالها بمنظومات إقليمية جديدة لا تنبع من المصالح الجماعية للعرب والأفارقة (فالترتيبات الإقليمية الجديدة تستهدف بالأساس النظامين الإقليميين العربي والافريقي، وتمهد الطريق لترتيبات أخري لا تنبع من المصالح الجماعية). لعبت دول مثل الولايات المتحدة وكينيا واثيوبيا أدوارا عسكرية ودبلوماسية فاعلة، إما من خلال استضافة قواعد عسكرية أو من خلال الوساطة في اتفاقيات السلام كاتفاق نفاشا. تم توظيف الإسلام السياسي كذريعة للتدخل واعتبر انتشار الأصولية الإسلامية من المبررات الأساسية لتدخل بعض القوي في السودان واعتبرت تهديدا للأمن الإقليمي والدولي، مسألة انتشار الأصولية لم تمثل فقط مصدر خوف لدول الجوار، بل أيضا اهتماما للإسرائيليين الذين قاموا بدعم الحركات المعارضة والانفصالية إما بالتدريب أو السلاح (عطا، 2007، ص 254 - 266).

المبحث الثالث: الفرص المستقبلية المتاحة

المطلب الأول ـ الفرص السياسية:

بتعزيز الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة، حيث يمثل الانتقال الديمقراطي فرصة حقيقية لإنقاذ الدولة وإعادة البناء على أسس الشرعية الدستورية والحكم الرشيد، بعد عقود من الأزمات المتكررة والصراعات التي أوقفت مسيرة التطور رغما من توفر الموارد الطبيعية، يتطلع الشعب السوداني إلى تأسيس نظام سياسي تعددي يعزز المشاركة السياسية، ويكفل الحريات العامة، ويقوم على فصل السلطات واستقلال القضاء، ويمكن أن يسهم وضع الدستور الدائم للبلاد في تقوية الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي، خاصة إذا تم ذلك وفق توافق وطني شامل بعيدا عن الإقصاء.

المطلب الثاني ـ الفرص الاقتصادية:

وذلك بتنمية الموارد الطبيعية وتقليل الفجوة الاقتصادية وإعادة إعمار البنية التحتية، وبما يملكه السودان من ثروات طبيعية هائلة من الأراضي الزراعية الخصبة، والمياه، المعادن والذهب، الثروة الحيوانية، وتمثل هذه الموارد المتنوعة والمتعددة ركيزة أساسية للنهوض الاقتصادي، وكذلك تمثل ميزة كبيرة جدا جعلت السودان رغما عن الصراعات والأزمات المتتالية والمستمرة بلدا موجودا في الساحة الإقليمية والدولية، ولو واجهت هذه الأزمات أي بلد آخر لأنهار في وقت قصير. وتمثل هذه الموارد فرصة استراتيجية لإحداث تنمية شاملة في فترة محددة إذا تم استثمارها في إطار رؤية وطنية عادلة في التوزيع والاستغلال (إذا استقر السودان سياسيا وامنيا لن تتجاوز هذه الفترة عشر سنوات). كما أن تقليل الفجوة الاقتصادية بين المركز والهامش يمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك فان إعادة اعمار البنية التحتية المدمرة جراء النزاعات، من طرق وجسور ومرافق خدمي، يفتح المجال لتكامل اقتصادي واجتماعي وطني يسهم في خلق بيئة تنموية مستقرة وجاذبة للاستثمار في بلد يوصف بانه سلة غذاء العالم.

المطلب الثالث ـ الفرص الاجتماعية:

بتعزيز الوحدة الوطنية، والمصالحات والعدالة الاجتماعية، تمثل المصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع السوداني فرصة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تآكل بفعل النزاعات المستمرة الطويلة. ويتطلب ذلك الاعتراف بالانتهاكات السابقة والعمل على معالجتها ضمن مشروع للعدالة الانتقالية والمساواة (التجربة الرواندية حاضرة كنموذج افريقي مشرف)، كما يشكل تعزيز الوحدة الوطنية من خلال خطاب جامع يتجاوز

الهويات الضيقة أحد اهم اركان بناء دولة قادرة على الصمود أمام التحديات. ومن خلال التركيز على العدالة الاجتماعية يمكن للسودان ان يعيد الثقة بين المواطن والدولة.

النتائج:

ـ وجود فجوة واضحة بين النظرية السياسية للدولة والتجربة السودانية، حيث عجزت الدولة السودانية عن تجسيد مقومات الدولة الحديثة رغم توافر العديد من الشروط النظرية لذلك.

ـ تعدد الهويات والانتماءات الاثنية والثقافية في السودان أسهم في إضعاف الشعور بالانتماء الوطني، مما أثر سلبا على وحدة الدولة واستقرارها السياسي.

ـ ضعف المؤسسات السياسية وفشلها بالقيام بوظائفها الأساسية من تشريع وتنفيذ ومراقبة، أدى إلي ترسيخ نمط هش من الدولة، يتسم بالعجز والفشل المتكرر.

ـ التحولات السياسية المتكررة بين الحكم العسكري والمدني ساهمت في تآكل شرعية الدولة وتفشي عدم الاستقرار.

ـ التعددية الحزبية في السودان لم تترجم إلى ممارسة ديمقراطية ناضجة، بل كانت في كثير من الأحيان سببا للتشرذم والانقسام السياسي.

ـ التدخلات الإقليمية والدولية لعبت دورا محوريا في تعقيد الأزمة السودانية، حيث دعمت أطرافا مختلفة وأضعفت الإرادة الوطنية الجامعة.

ـ الاقتصاد السوداني تضرر بشدة بسبب الحروب الألية والانقسامات الجغرافية، مما إدي إلى انهيار البنية التحتية وتراجع كبير في مؤشرات التنمية.

ـ النزاعات المسلحة ساهمت في تآكل النسيج الاجتماعي، ونشوء حالة من التفكك الاجتماعي والخلل الديمغرافي في مناطق النزاع.

ـ فشل مشروع الدولة الوطنية بعد الاستقلال يعزي إلى غياب مشروع جامع للهوية الوطنية، إضافة إلي سوء توزيع الثروة والسلطة.

ـ رغم التحديات، فإن السودان يمتلك فرصا سياسية واقتصادية واجتماعية واعدة وكبيرة لإعادة بناء الدولة، إذا تم استثمارها في إطار إصلاح شامل يعالج جذور الأزمات.

التوصيات:

ـ صياغة دستور دائم توافقي يعكس التنوع السوداني ويؤسس لعقد اجتماعي جديد.

ـ إصلاح وتطوير المؤسسة العسكرية والأمنية وتقييدها بالدستور بالابتعاد عن السياسة.

ـ إطلاق مشاريع تنموية كبري في مناطق النزاعات المسلحة لتعويض التهميش التاريخي.
ـ تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد كمقدمة لتحقيق الثقة الشعبية.
ـ إعلاء قيم التسامح والعفو بين مكونات المجتمع والقبائل المختلفة.
ـ دعم برامج المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بأشراف مؤسسات وطنية مستقلة.
ـ إعادة هندسة العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار في إطار شراكات استراتيجية.
ـ الانفتاح الدولي في إطار الاحترام المتبادل وبما يخدم المصلحة الوطنية للسودان.

المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا ـ الكتب:

- الليمون، عوض. (2016). الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري. دار حائل للنشر. الأردن.
- سانيه، عبد الرحمن. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. الطبعة الاولي. مكتبة حسن العصرية للطباعة. بيروت.
- هلال، على الدين ونيفين سعد. (2002). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- الامام، بدر الدين. (2017). السودان واشكالية البناء وعدم الاستقرار. الطبعة الاولي. مكتبة جزيرة الورد. القاهرة.
- أبو شوك، احمد إبراهيم. (2021). الثورة السودانية (2018 – 2019) مقاربة. الدوحة.

ثالثا ـ الكتب المترجمة:

- فرانسيس، فوكوياما. (2011). أصول النظام السياسي. ترجمة (دار التنوير). دار التنوير للطباعة والنشر. القاهرة.

رابعا: البحوث والدراسات العلمية:

- عامر، أنور سيد كامل. (2024). "تقييم هشاشة دولة السودان منذ عام 2011 – 2023 وتداعياتها: دراسة في الجغرافيا السياسية". جامعة جنوب الوادي. مجلة كلية الآداب يقنا. المجلد 33. العدد 65.

- صلاح الدين، ياسر رباح عبد الرحيم. (2017). "أثر الطائفية والأقلية على وحدة الدولة والتنمية السياسية (السودان انموذجا)". كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.
- باحريز، صلاح الدين. (2022). "الحروب الاهلية والدولة الفاشلة دراسة حالة جنوب السودان". كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- رياض، بن فاضل. (2015). "تأثير النزاعات الاثنية على بناء الدولة في افريقيا (دراسة حالة السودان)". كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- طالب، مجيد. (2021). "توازنات الدولة والقبيلة وتحدي بناء الدولة الحديثة في السودان". مجلة ابحاث، المجلد 6. العدد 2.
- ابوحجيلة، زياد حمد خنجر. (2025). "الدولة المدنية بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي (دراسة مقارنة)". مجلة العلوم التربوية، العدد الأول.
- خليف، محمد صالح احمد. (2018). "مقومات الدولة الإسلامية في ضوء وثيقة (دستور) المدينة المنورة". مجلة كلية الدراسات الإسلامية. العدد 35.
- عطا الله، حمدي عبد الرحمن حسن. (2007). "التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وافريقيا". مجلة البيان، المجلد 2007. العدد 4.

خامسا ـ المراجع الأجنبية:

- Hay Colin and Lister, Michael. (2022). “The State: Theories and issues”. (2nd ed).
- Fukuyama, F. (2004). “State-Building: Governance and World Order in the 21st Century”. Cornell University Press.
- Zartman, I. W. (1995). “Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority”. Lynne Rienner Publishers.
- Collins, R. O. (2007). “A History of Modern Sudan”. Cambridge University Press.
- Cassinelli, C. W. (2005). “The Foundations of Political Philosophy”. Routledge.

سادسا: مواقع انترنت:

- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2025). "ورشة عمل الازمة السودانية بين احتمالات الحل العسكري والتسوية". https://acpss.ahram.org.eg
- خليل، صلاح. (2021). "تداعيات خطرة: تزايد الاستقطاب السياسي في السودان". https://ecss.com.eg/

- اخبار السودان. (2020). "زعامة متنازعة وبداوة سياسية الساحة السياسية الحزبية في السودان". https://www.sudanakhbar.com/
- البطران، منال. (2025). "تأثير النزاعات على الامن الإنساني في السودان". https://www.academia.edu/
- حمدي، آية. (2024). "تفاقم المشكلات والتداعيات في السودان". https://www.ecss.com.eg/
- الاخبار العربية، (2024). "تحليل اقتصادي: عام على الحرب في السودان اقتصاد مدمر ومؤشرات سلبية". https://www.arabic.china.org.cn/

سابعا: الوثائق الرسمية:

- وزارة العدل، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد 1895، المؤرخ في 2019/10/3، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، الخرطوم.